صناعة التفسير

الاصطلاح والحقيقة والممارسة
من خلال حواشي التفاسير

د. إبراهيم أحمد إبراهيم السناري

الألوكة
alukah.net

صناعة التفسير

الاصطلاح والحقيقة والممارسة
من خلال حواشي التفاسير

تأليف
د. إبراهيم أحمد إبراهيم السناري

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا كثيرا على ما أسبغ علينا من فضله وإحسانه، وله الحمد على بيان المحجة بكلامه، وله الشكر على ما بعث به محمدًا ﷺ لبيانه؛ فتم الدينُ والنعمةُ العظمى برضوانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا}[1]. اللَّهُمَّ صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فعلم التفسير هو تاج علوم الإسلام بلا منازع، والمجتهدون فيه هم المبرزون -في تاريخ أمتنا- أفراد بلا مدافع، فهم مَن حازوا الفنون وصنفوا الجوامع، وكلام أئمتنا في تمجيد وتعظيم صناعة التفسير وأهلها ذائع؛ لأن أئمة هذه الصناعة هم في الحقيقة مَن مارسوا غيرها من الصناعات الشرعية؛ وتصفح بذهنك تاريخ هذه الصناعة تجد هذه الحقيقة واضحة جلية؛ فتجد ترجمان القرآن ابن عباس (رضي الله عنهما) (ت: 68 هـ)[2] كان من أكثر الصحابة (رضوان الله عليهم) رواية وفتوى، وهو العالم بلغة العرب، وهل وجدتَ ابن جرير (ت: 310هـ)[3] لم يكتب في حياته سوى تفسيره؟ أم صنف في الفقه والحديث وغيره؟ واذكر أبا

---

(1) سورة الأحزاب، آية 70.

(2) يراجع: سير أعلام النبلاء (3/ 331).

(3) وقد ذكر الذهبي مؤلفاته. يراجع: سير أعلام النبلاء (14/ 273).

بكر بن العربي (ت: 543هـ)[1]... والقاضي ابن عطية (ت: 546هـ)[2]... وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728 هـ) صاحب مقدمة التفسير المباركة لا يشك مَن قرأ في كتبه أن الله تعالى جمع له علوم المنقول والمعقول... حتى تصل إلى العلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت: 1393هـ) والعلامة الطاهر ابن عاشور (ت: 1393هـ) رضوان الله عليهم أجمعين.

فالصناعات الشرعية كلها يؤلف بينها الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وتنتظم كلها وفق اللسان العربي الصريح، وتحوطها جميعًا أسانيد الرواية، وتصل بينها أصول الدراية؛ فمَن انتقص صناعة منها؛ فظنَّ أنها دون أخواتها في الضبط والتحقيق = فقد انتقص غيرها من هذه الصناعات الشريفة؛ لأن التداخل والتكامل بين هذه العلوم ظاهر[3]، وهو في الحقيقة إنما ينادي على نفسه بكساد البضاعة وبفساد تصوره لهذه الصناعة.

ولمَّا وجدتُ بعض المشتغلين بأبحاث التفسير ينظرون نظرة ضبابية لصناعة التفسير أو يرونها دون غيرها من الصناعات الشرعية = أردت بهذه الدراسة بيان حقيقة صناعة التفسير من خلال حواشي التفاسير؛ لتقف بيقين على الفرق بين التفسير -كصناعة يمارسها من علماء الإسلام الأكابر- والتفسير كمعرفة ينتفع بها الشيوخ والأصاغر[4].

---

(1) وقد ذكر الذهبي مؤلفاته. يراجع: سير أعلام النبلاء (20/ 199).

(2) يراجع: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي (2/ 57).

(3) يراجع: الإكسير في نقد دعوى الفراغ القاعدي لعلم التفسير، بحثي الذي نشره مركز تفسير للدراسات القرآنية، في ذي القعدة 1442هـ (ص 93).

(4) قد تعرضت للتفريق بين التفسير كصناعة والتفسير كمعرفة في بحثي الفروق. يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق، بحثي الذي نشرته شبكة الألوكة في 25/ 2/ 1445 ه (ص 36).

أهمية الدراسة:

ظهر في السنوات الماضية من الباحثين مَن يتشكك في علمية صناعة التفسير، أو يريد طرح شيء من آلاتها، والاقتصار على بعضها... إلى غير ذلك من الدعاوى التي نراها ممَّن أعرض عن النظر في ممارسة الصناعة عند السابقين.

فأردت بهذه الدراسة بيان الاصطلاح والممارسة في صناعة التفسير من خلال اجتهادات أئمة هذه الصناعة في التفاسير وحواشيها.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذه الموضوع سببان هما:

أولها-أن هذه الدراسة تؤدي واجب الوفاء لهذه الصناعة التي شرفنا الله تعالى بالانتساب إليها؛ لأننا وجدنا من الباحثين مَن يظن أنها أقل ضبطًا وشأنًا من علمي الفقه والأصول، وهذا الشك نابع -بلا مرية- من ضعف التصور لمعالم هذه الصناعة العظمى.

ثانيها-أن هذه الدراسة تؤدي حق البر الواجب لأئمة هذه الصناعة بإظهار نصحهم وفضلهم في تحريرها وتحبيرها، ومن البر لهؤلاء الأبرار إظهار علومهم في ثوب جديد يليق بهذا العصر، لتكون هذه الدراسة جامعة لأصالة العلم وجدة العرض، أسأل الله تعالى التوفيق لهذه المهمة العظيمة.

إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب عن أسئلة مهمة هي:

ما معنى صناعة التفسير؟

وهل تشارك صناعة التفسير غيرها من العلوم الشرعية في معايير العلم؟

كيف مارس علماؤنا هذه الصناعة تصنيفًا أو استدراكًا؟

الدراسات السابقة:

تنطلق هذه الدراسة من كتب علوم القرآن التي تقدم الإطار النظري لصناعة التفسير، وتعتمد على عدد من كتب التفسير وحواشي التفسير، وتجمع مع هذا شيئًا من الأبحاث المعاصرة في أصول التفسير وقواعده؛ وسنذكر -إن شاء الله تعالى- في مراجع الكتاب منها ما سنبني عليه دراستنا التأصيلية على وجه التقرير أو الانتقاد لبعضها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي**؛ لأنها تقوم على النظر في اجتهادات أئمة صناعة التفسير، والوقوف على أسباب اعتراض بعضهم على بعض؛ فمعرفة طرق الاستدلال والنظر في الأدلة وفي وجوه الاعتراض عليها وطرق الترجيح بينها = هو سبيلٌ لاستنباط طرق الاجتهاد في هذه الصناعة الشريفة التي لا خلاف -بين أساطينها- في كونها أدق الصناعات الشرعية.

خطة البحث:

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

فالمقدمة نذكر فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وإشكالية الدراسة والمنهج الذي اتبعناه فيها وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف صناعة التفسير.

المبحث الثاني: الاستدلال في صناعة التفسير.

المبحث الرابع: حواشي التفاسير وممارسة الصناعة.

ثم الخاتمة لعرض نتائج البحث.

ويليها ثبت المراجع.

ثم فهرس المحتويات.

الرموز والاختصارات المستعملة:

ب: باب

ت: توفي.

تح: تحقيق.

د. دكتور.

ص: صفحة.

ط: طبعة

ك: كتاب

م: ميلادية.

هـ: هجرية

=: لبيان ركني الجملة الطويلة أو جواب الشرط البعيد عن أداة الشرط.

المبحث الأول: تعريف صناعة التفسير.

قد تعرضت في بحث الفروق لبيان معنى الصناعة لغة واصطلاحًا(1)، والآن نبين تعريف "صناعة التفسير" كعَلَم لعلم التفسير.

قد عرفه أبو حيان الأندلسي علم التفسير فقال: "علم يُبحَث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك"(2)، وعرف حاجي خليفة التفسير بقوله: "علم باحث عن معنى نظم القرآن، بحسب الطاقة البشرية، **وبحسب ما تقتضيه القواعد العربية**"(3).

وهي تعريفات مبيِّنة لمعنى التفسير ومجاله البحثي، لكن لا أراها مصرحة بأهم ملكة في علم التفسير، وهي الاستدلال عليه، تلك العملية العلمية الدقيقة التي برع فيها أكابر المفسرين، فليس المفسر مَن اختصر كتابًا مشهورًا من كتب التفسير ليشرحه لعوام المسلمين أو لطلاب علم، لكن المفسر مَن علم التفسير بدليله أو هو مَن يستطيع أن ينصر الصواب من أقوال المفسرين، ويقيم الدليل على زيف الضعيف منها، وفي تعريف حاجي خليفة شيء من الإشارة إلى الاستدلال باللغة، وهو قوله: " **وبحسب ما تقتضيه القواعد العربية**"، وهي بلا شك بعض أوجه الاستدلال.

---

(1) يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق (ص 37).

(2) يراجع: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (121/1).

(3) يراجع: كشف الظنون، لحاجي خليفة (427/1) وفتح البيان في مقاصد القرآن، للقنوجي (15/1).

وقد وقفت على تعريف لعلم التفسير فيه إشارة لمعنى الاستدلال وهو: "العلم بطرق بيان المراد من معاني القرآن الكريم، وكيفية استفادة المعاني منها، وصفة المفسر"[1]، **وهو تعريف فيه خلط بين صناعة التفسير وأصول التفسير، ويظهر هذا من وجوه:**

أولها- أنه لم ينص صراحة على عملية الاستدلال الظاهرة جدًا في هذه الصناعة.

ثانيها- أنه أدخل وصف المفسر في التعريف، والصواب أن ذكر وصف المفسر هو من مباحث أصول التفسير، وهو لا يدخل في تعريف أصول التفسير أيضًا في اصطلاحنا كما سنوضحه.

ثالثها- إدخاله "كيفية الاستفادة منها" في تعريف علم التفسير، وهو من مباحث أصول التفسير، وركن في تعريفه.

لهذا فتعريف صناعة التفسير الذي أراه لائقًا بهذه الصناعة هو: (العلم بمعاني القرآن الكريم بالاستدلال)[2].

وهذا التعريف يعكس قدر التشابه بين صناعة التفسير وصناعة الفقه، وقد يظن بعض الباحثين أن هذا التعريف فيه محاكاة لتعريف الفقه عند الأصوليين [3]، وهذا قد يسبب حساسية عند المشككين في هذه الصناعة الشريفة، لكن المتأمل سيجد أن هذا التعريف هو الذي يوضح حقيقة صناعة التفسير، وهو الذي -أراه- يدور عليه عمل أئمة التفسير، **وتعلمنا من علمائنا أن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.**

---

(1) يراجع: صناعة التفكير في علم التفسير، للدكتور نايف بن سعيد الزهراني (ص 20).

(2) قد ذكرناه في الفروق، وأردنا بذكره هنا التفصيل في معناه وبيان وجه ما رجحناه. يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق (ص 45).

(3) يراجع: شرح تنقيح الفصول، للشهاب القرافي (ص 23)، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين بن السبكي (244/1) والغيث الهامع على جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي (ص 26).

فمحور هاتين الصناعتين يدور حول الاستدلال، **ولعل هذا التشابه كان سببًا في اشتراط العلم بالفقه وأصوله في آلات التفسير**؛ فاكتفى الأئمة بتعلم ملكة التأصيل والاستدلال من صناعة الفقه على تكرار ذلك في صناعة التفسير؛ لهذا فعقلية الفقيه الأصولي حاضرة في صناعة التفسير بشكل لا خفاء فيه.

ومن التشابه بين علم التفسير وعلم الفقه تعريف الفقه لغة؛ فقد قال الفخر الرازي **في تعريف الفقه لغة**: "فهو في أصلِ اللغة عبارة: **عن فهم غرض المتكلم من كلامه**"[1]، وفهم مراد الله تعالى من كلامه هو ما يدور عليه عمل المفسر.

وليس بعجيب أن تجد المتكلمين يصرحون بهذا التشابه بين علم الكلام وصناعة الفقه؛ فنجد هذا التصريح عند السعد التفتازاني حيث يقول: "**وسموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه**، ومعرفة أحوال الأدلة إجمالًا في إفادتها الأحكام بأصول الفقه، **ومعرفة العقائد عن أدلتها بالكلام**..." [2]؛ لا شك أننا لا نوافقه على تسمية علم العقيدة بالكلام؛ لأن أئمة أهل السنة ما زالوا يصنفون الكتب في ذم علم الكلام، والإنكار على متعاطيه [3]، بل قالوا: إن أهل الكلام ليسوا من العلماء[4]، لكن نريد من

---

(1) هذا التعريف قد اعترض عليه العلامة الشهاب القرافي بأنه غير جامع؛ لأن الفقه في اللغة مطلق الفهم، **واعتراض القرافي هناك لا يرد هنا؛ لأننا نريد هنا كون معرفة مراد الله تعالى من كلامه نوعًا من الفقه.**
يراجع: المحصول في أصول الفقه، للفخر الرازي (78/1) ونفائس الأصول، للشهاب القرافي (118/1).

(2) يراجع: شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني (ص 22).

(3) يراجع: ذم الكلام وأهله، للحافظ أبي إسماعيل بن محمد الأنصاري الهروي، تح عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبلي، (221/4).

(4) فقد نقل حافظ المغرب ابن عبد البر المالكي إجماع أهل الفقه والأثر على أن أهل الكلام هم أهل بدع وزيغ ليسوا من العلماء، وقد ترجم قوام السنة الأصبهاني في كتابه المحجة بقوله: "فصل:... وأن أهل الكلام

كلامه أن العلم بالعقيدة كذلك يقوم على الاستدلال، وهذا واضح في المسائل التي اختلف فيها السلف الصالح كمسألة رؤية النبي ﷺ ربَّه ليلة المعراج [1].

فظهر بهذا أن علوم الإسلام: التفسير والفقه والاعتقاد والأصول حقيقتها الاستدلال؛ لهذا دخل الاستدلال أو الأدلة في تعريفها؛ وهذا يعكس قدر التداخل والتشابه بين العلوم المقتبسة من نور الوحي، فهذه العلوم تدور حول المنقول من هذا النور العظيم، وتستضيء بالمعقول منه بحسب المستطاع في القدرة البشرية بتوفيق رب البرية.

فالعقلاء لا يتعجبون من التشابه بين الإخوة الأشقاء أو الأقارب، إنما العجب من التشابه بين الأباعد؛ لهذا فالتشابه بين تعريف صناعة التفسير وتعريف صناعة الفقه مقبول وجيه لمَن تأمل.

شرح التعريف:

ومرادنا بـ(**معاني القرآن الكريم**) كل ما يحقق فهم الكلام الإلهي وتدبره والعمل به، فيدخل في هذا المعنى البلاغي والمعنى الفقهي والمعنى الاعتقادي والمعنى السلوكي التربوي، فكل ما يستطيع أن يصل إليه المفسر من دلالات منطوق الآية أو مفهومها أو الدلالات الناتجة عن الجمع بين عدد من الآيات أو الناتجة عن الجمع بين القرآن وشيء من معاني السنة = هو من معاني القرآن وداخل في صناعة التفسير.

ولا يقال: هذا التوسع في معاني القرآن الكريم مفضٍ إلى عدم انضباط حيثية التفسير؟

لأننا نقول: هذه المعاني متعاضدة غير متنافرة يخدم بعضها بعضًا، ويؤدي بعضها إلى بعض؛

ليسوا من العلماء". يراجع: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (942/2)، والحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، دار الراية (333/1).

(1) يراجع: معارج القبول بشرح سلم الوصول، للشيخ حافظ بن أحمد حكمي، تح محمد صبحي بن حسن حلاق (1248/3: 1254).

ولهذا جمع بين هذه المعاني أو أكثرها كبار المفسرين دون نكير؛ وبهذا مُدِح شيخ المفسرين ابن جرير كما في قول ابن عطية: "**جمع على الناس أشتات التفسير، وقرب البعيد وشفى في الإسناد**"[1]؛ فنحن تبع في هذا لشيوخ الصناعة فما قبلوه قبلناه وما ردوه رددناه.

وقولي: "**بالاستدلال**" يُخرِج ما ثبت عن النبي (ﷺ) من التفسير وما ثبت بإجماع المفسرين؛ فهذا لا استدلال فيه، وإنما حظ المفسر منه النقل، أو أن يستدل به على ما لم ينقل فيه شيء، كما قال أبو بكر البيهقي (رحمه الله تعالى) "**فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد**"[2]؛ **فكلامه هذا قاعدة كلية من قواعد التفسير.**

وهذا التعريف الذي ذكرته ليس تأسيسًا لشيء لم أُسبق إليه، بل هو قراءتي لكلام العلماء وما أفهمه مما قرروه في تفاسيرهم، وممَّا يدل على مراعاة المفسر للأدلة الدالة على صحة التفسير قول الطبري (رحمه الله تعالى): "ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، **ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم**، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك"[3]، لكنه استعمل **اصطلاح العلة بدلًا من اصطلاح الدليل.**

---

(1) يراجع: المحرر الوجيز، لابن عطية (22/1).

(2) وقد نقل هذا القول الزركشي في البرهان (162/2). يراجع: المدخل إلى علم السنن، للبيهقي (60/1).

(3) يراجع: جامع البيان، للطبري (7/1).

ومن ذلك قول أبي بكر البيهقي رحمه الله تعالى: "وهذا [1] إن صح، فإنما أراد والله أعلم الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، **وأما الرأي الذي يشده برهان فالحكم به في النوازل جائز، وكذلك تفسير القرآن به جائز**"[2].

وتعريفي هذا أعم مما ذكره حاجي خليفة بقوله: "وبحسب ما تقتضيه القواعد العربية"؛ **لأن قواعد العربية هي بعض الأدلة** التي يُنصَر بها القول الصحيح.

وقد وقفت على بحث للدكتور الشريف حاتم العوني عنونه بـ"تكوين ملكة التفسير"، وعرف فيه الملكة التفسيرية بقوله: "**التأهل العلمي والذهني لإدراك الفهم الصحيح للآية بالاجتهاد المبني على أدلته لا تقليدًا**"[3]، فقد جمع في هذا التعريف للملكة التفسيرية بأهم أمرين تقوم عليهما صناعة التفسير، وهما: أولهما- التأهل العلمي، وهو ما يراد من آلات التفسير[4]. ثانيهما-معرفة الأدلة والاستدلال لمعاني القرآن، وهذا الذي يعلم معاني القرآن

---

(1) يريد ما روي في هذا نحو حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: (من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار) وواضح من كلام البيهقي الإشارة إلى تضعيف الحديث، وهو رأي محقق الشعب أيضًا، والله أعلم. يراجع: الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (539/3).

(2) يراجع: الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (540/3).

(3) تعريفه هو ما يعنيني في هذه الورقة البحثية، أما فكرته عن خطته التدريبية لتكوين ملكة التفسير فأرى أن **التأهل للتفسير ومعرفة الطالب بالأصول والقواعد** وممارسة الصناعة من خلال تحقيق حاشية من حواشي التفسير أو غيرها من خدمة علم التفسير = **كاف** بعون الله تعالى لتحصيل ملكة هذه الصناعة الشريفة. يراجع: تكوين ملكة التفسير، للدكتور الشريف حاتم العوني، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية (ص 12).

(4) قد ذكرنا آلات التفسير إجمالًا في بحث الإكسير. يراجع: الإكسير في نقد دعوى الفراغ القاعدي لعلم التفسير (ص 109).

بأدلتها هو المفسر حقيقة.

فنحن وإن كنا لا ننكر التمايز بين العلوم الشرعية في مجالات بحثها، لكن هذا لا يعني أن نقر سايكس بيكو [1] جديدة بين علوم الشريعة النابعة من كتاب واحد والمنزَّلة من عند الإله الواحد سبحانه وتعالى، بل إن هذه الحدود الجائرة بين علوم الشريعة الغراء أشد ضررًا على الإسلام؛ لأنها سبب لخلط كبير، وذريعة لتكوين تلك العقليات التي تنظر إلى أدلة الشرع بنظرة الأعور[2] الذي لا يرى غير جانب واحد من الحقيقة الشرعية؛ لا سيما المفسر الذي ندعي أنه ترجمان القرآن الكريم؛ كيف نثق في فهمه لكلام الله تعالى وهو لا يرى جوانب عديدة من تعاليم ومقاصد القرآن الكريم؟ فلا بد للمفسر من تلك النظرة الكلية لعلوم الإسلام.

---

1) هي اتفاقية كانت سرية بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم بعض البلاد العربية -التي كانت تحت الحكم العثماني- بين الدولتين العظميين في ذلك الوقت، وكانت في 16/ 5/ 1916 م، ثم أُعلِن عنها بعد.

2) المؤمن المريض الصابر مثاب بفضل الله ورحمته، ومريض البدن قد يعوضه الله تعالى بنعم أخرى وملكات ربما يقل وجودها، أما صاحب العقلية القاصرة فقد لا يفطن لعيبه وإن نبهته عليه، نسأل الله تعالى الهدى والتقى.

المبحث الثاني: الاستدلال في صناعة التفسير.

الاستدلال حقيقة صناعة التفسير(1)؛ فالمفسر يقوم ببيان احتمال النص لمعانٍ، ثم يقوم بالاستدلال بأدلة على الراجح من تلك المعاني؛ لأن المفسر يراعي المراد من كلام الله تعالى، وهذا يفسر اشتراط الأئمة في المفسر العلم بآلات التفسير؛ لأن المفسر كلما كان ممتلئًا من تلك المعاني العلمية النابعة من الكتاب والسنة كان أقدر على التحقق من مراد الله تعالى من كلامه، وإثبات هذه المعاني بأدلة من المنقول والمعقول هو حقيقة الصناعة.

وبهذا يظهر وجه الشبه بين عمل المفسر وعمل الفقيه؛ كما يظهر العلاقة بين صناعة التفسير وصناعة الفقه، فالمفسر يبحث في المعنى المراد ويستدل له، والفقيه يبحث ويستدل لتنزيل الأحكام الشرعية على ما تجدّد من نوازل.

وعمل المفسر سابق لعمل الفقيه[2]؛ لأن الاختلاف في التفسير يتسبب في خلاف في الفقه، ويظهر هذا في كتب أحكام القرآن.

والذي أفدناه من عمل السادة المفسرين **أن الاستدلال لصناعة التفسير يمر بمستويات ثلاثة**، وقد جمعنا هذه المستويات لتُرتَّب في هذا الشكل.

---

1) بل هو حقيقة كل صناعة شرعية. يراجع: مقالي "كتاب (الاستدلال في التفسير) للدكتور نايف بن سعيد الزهراني عرض وتقويم"، نشره مركز تفسير للدراسات القرآنية في 5 من شعبان 1443هـ.

2) هذا نقوله تقديرًا، أما في واقع الأمر فالمفسر لا بد أن يكون فقيهًا أصوليًّا.

شكل (1)

أولها- الأدلة الإجمالية:

وهي المرادة بـ"أصول التفسير"؛ وقد عرفت أصول التفسير بقولي: "**هي أدلة التفسير الإجمالية وكيفية الاستفادة منها**"[1]، فأدلة التفسير الإجمالية هي الكتاب والسنة وإجماع المفسرين وأقوال الصحابة... ولا بد من إفرادها ببحث مستقل إن شاء الله تعالى.

(1) قد ذكرنا هذا التعريف قبل في بحث الإكسير. يراجع: الإكسير في نقد دعوى الفراغ القاعدي لعلم التفسير (ص 90).

ثانيها- الأطر القاعدية لصناعة التفسير.

هذه الأطر ثلاثة [1]:

الأول- السياج الإجماعي.

الثاني- الظهير القاعدي لآلات التفسير.

الثالث-قواعد التفسير المستقاة من علوم القرآن.

أضف إلى ذلك الفروق في صناعة التفسير[2].

ثالثها- الأدلة التفصيلية للتفسير:

هذا هو معترك الأقران، ومفتاح تأويل القرآن، وفيه التوشح بالحجة والبرهان أرهب - لنفوس أهل العلم- من السيف السنان، وفي هذا المعين تُصَب الأصول والقواعد، وتتلألأ الفروق الفرائد.

فالأدلة التفصيلية محور العمل في صناعة التفسير؛ لأن المفسر الذي يبين معاني كلام الله تعالى ومراده من كلامه = لا يمكنه ذلك بغير أدلة وقرائن تطمئن نفسه إليها أولًا قبل أن يبحث عن إقناع غيره بها؛ **وهذا الفهم والتحقيق عبادة يختص بها أهل العلم بالتفسير.**

وهذه الأدلة التفصيلية لفهم مراد الله تعالى تستند إلى قاعدة ذكرها الشهاب القرافي فقال: "**قاعدة: كل متكلم له عرف في لفظه، إنما يُحمل لفظُه على عرفه**، ولذلك تحمل عقود كل بلد على نقده، ووصاياهم وأوقافهم ونذورهم على عوائدهم، والشرع له عرف في النكاح، وهو المجتمع للأسباب والشرائط والانتفاء للموانع فحملنا قوله تعالى: {حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَه}

---

1) يراجع: الإكسير في نقد دعوى الفراغ القاعدي لعلم التفسير (ص 101).

2) يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق (ص 6، 7).

[1] عليه، فخرج العقد الفاسد، والوطء المحرم وإن صح العقد [2]، ووطء النصراني لفساد عقده [3]"[4]؛ هذا الفهم هو ما يشغل أئمة التفسير؛ لأنهم يعلمون أن اللفظ القرآني لا يستقل بفهمه التحليل اللغوي فقط، بل لا بد من المرور على أدلة وقرائن أخرى تستمد قوتها من أدلة الشرع؛ فيستدل المفسر على عرف الشرع بالنظر في نصوص الكتاب ونصوص السنة المبيِّنة للقرآن الكريم، ويسترشد لفهمه بأقوال الصحابة السابقين، ويزداد يقينا بنقل المفسرين من التابعين.

وفهم آلية الأدلة التفصيلية في صناعة التفسير هو ما يبيّن حقيقة الممارسة التفسيرية، وهو ما يقدم تأييدًا عمليًّا لنظرتنا لأصول التفسير مع تأطيره برؤية تنظيرية نابعة من نظرة شاملة لآلات التفسير وأصوله وقواعده وما يقوم بينها من علاقات ترابط وتعاضد في تكوين عقلية المفسر.

كذلك يقدم فهم كيفية استعمال الأدلة التفصيلية ودورها في حصول الاستدلال الذي هو حقيقة صناعة التفسير **دليلًا واضحًا يبرهن على سيطرة العقلية الأصولية على ساحة الاستدلال في علم التفسير، وهذا يبين خطأ كلّ تنظير لأصول التفسير لا يشرح آلية الاستدلال في علم التفسير.**

---

1) سورة البقرة، آية 230.

(2) كوطء الحائض أو صائم رمضان أو محرم بحج أو عمرة. يراجع: الذخيرة (319/4).

(3) أي لزوجة نصرانية، فما ذكره القرافي هنا رواية المدونة، ونقل اللخمي قولًا آخر أنه يحللها؛ لأنه نكاح صحيح في دينها، وصوبه اللخمي، ذكره القرافي أيضًا. يراجع: المدونة (293/2) والتبصرة، للخمي (2092/5) والذخيرة (320/4، 321).

4) **هذه القاعدة التي ذكرها الشهاب القرافي هي أساس يدل على أهمية آلات التفسير في هذه الصناعة العظمى؛ لأن هذه الآلات لها أهمية ظاهرة في فهم دلالات نصوص الوحي ومعرفة العرف الشرعي.** يراجع: تفسير شهاب الدين القرافي (ت: 684هـ) جمعًا وترتيبًا ودراسة، رسالتي للدكتوراه (ص 324، 325).

والأدلة التفصيلية في تفسير آية ما تمثل كل ما جاء فيها من آثار منقولة أو معاني معقولة ليصل المفسر بالدليل إلى المراد من الآية الكريمة؛ كما في قوله تعالى: {وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ} [1] فتجد أن المفسرين اختلفوا في معناها فقال بعضهم: ومن دونهما في الدرج، وقال غيرهم: من دونهما في الفضل[2]، واختلف المفسرون أيضًا في تفضيل الجنتين المقدمتين في الذكر على المذكورتين بعد قوله: {وَمِن دُونِهِمَا}؟ فأكثر المفسرين على تفضيل الجنتين المقدمتين في الذكر؛ قال ابن عطية: "**وأكثر الناس على التأويل الأول، وهذه استدلالات ليست بقواطع**[3]. وروي عن أبي موسى الأشعري أنه قال: جنتان للمقربين من ذهب، وجنتان لأهل اليمين من فضة مما دون الأوليين"[4]، وقد تجاوز أمير المؤمنين في الحديث هذا الخلاف فروى في تفسيرها حديث أبي موسى الأشعري (ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ[5]. قال ابن حجر: "ويدل عليه تفاوت من بين الفضة والذهب" [6].

وكما تجاوز البخاري هذا الخلاف فعل البيضاوي فقال: "ومن دون تينك الجنتين الموعودتين للخائفين المقربين جَنَّتانِ لمَن دونهم من أصحاب اليمين"[7]، فهذه هي نقايا التفسير، إذا رجعتَ إلى المطولات وجدت الخلاف، ووجدت الاستدلال لكل قول، ووقفت

---

1) سورة الرحمن، آية 62.
2) يراجع: جامع البيان، للطبري (253/22).
3) يريد استدلالات المخالفين لجمهور المفسرين.
4) يراجع: المحرر الوجيز، لابن عطية (268/5).
5) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة الرحمن (ح 4878).
6) يراجع: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (666/10).
7) يراجع: أنوار التنزيل، للبيضاوي (175/5).

على ترجيح الأئمة بناء على قوة الأدلة، وأما أهل النقايا فيأتونك بالتفسير صفوا من الخلاف، **فالصنعة في المختصرات في الاختيار، والصنعة في المطولات في بيان الحجج والأدلة ومعرفة طريق الاستدلال.**

مثال آخر للأدلة التفصيلية وتنوعها.

قال علم الدين العراقي: "**قال محمود**: {وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ}[1] ما يروى عن النبي (ﷺ): (**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمَسُّهُ حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا... إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا**) فالله أعلم بصحته [2]، وإن صحَّ فمعناه كُلُّ مولود يولد يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فإنهما عُصِما، واستهلاله صارخًا مِن مسِّه تمثيل وتخييل لطمعه، كأنه يضرب ويمس، ويضرب بيده عليه قائلًا هذا ممن أُغويه، قال:

لِمَا تُؤْذِنُ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ همومها ... يَكُونُ بُكَاءُ الطِّفْلِ سَاعَةَ يُولَدُ

أما حقيقة المس والنخس كما يتوهمه أهل الحشو فكَلَّا، ولو سُلِّط إبليس على الناس ينخسهم لامتلأت الدنيا صراخًا مما يبلونا به من نخسه [3].

قال أحمد: **الحديث مدون في الصحاح فلا نعطله للميل إلى نزغات الفلاسفة**، وقد مضى قوله (عزّ وجلّ): {كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ} [4] وأظن الزمخشري ممَّن طعن الشيطان في خاصرته، ووكز في قلبه حتى حرَّف كلام الله وكلام نبيه، ولفظُ التخييل

---

1) سورة آل عمران، آية 36.

(2) رواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ، فأخرجه البخاري (ك التفسير - ب سورة آل عمران، ح 4548)، مسلم في (الفضائل - باب فضائل عيسى عليه السلام - ح 2366).

(3) يراجع: الكشاف (1 / 351).

(4) سورة البقرة 2، آية 275. يراجع: مختصر الانتصاف من الكشاف (ص 181).

والانتصارُ بقول ابن الرومي [1] سوءُ أدبٍ يجب أن يجتنب، هذا والصراخ واقعٌ مِن المولود فكيف يجعله تخييلًا"[2]"[3].

وقال الطيبي: "قوله: "ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه" كقوله تعالى: {وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ }[4] في أن الواو داخلة بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق، فيفيد الحصر مع التأكيد، فإذًا لا معنى لقوله: "كل من كان في صفتهما"، ولا يبعد اختصاصهما بهذه الفضيلة من دون الأنبياء، وأما قوله: {إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ}[5] فجوابه أي: بعد أن يمكنه الله من المس، مع أنه تعالى يعصمهم من الإغواء، وأما الشعر فهو من باب حسن التعليل فلا يصلح للاستشهاد "[6].

فأنت تجد الأدلة التفصيلية التي رد بها الحافظان قولَ الزمخشري هي:

1-**صحة الحديث** لأنه من أحاديث الصحيحين، فلا وجه للطعن فيه من جهة الثبوت.

2-**حجة عقلية حسية وهي وقوع الصراخ من كل مولود** عند ولادته، وسبب البكاء المذكور في الحديث من الغيب المحجوب عنا؛ **فلا وجه لإنكاره حتى مع التفسير العلمي الحديث،**

---

(1) هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، شاعر عباسي مكثر ترك ديوانًا ضخمًا من فحول الشعراء، كان شديد التطير، رويت عنه في ذلك طرائف، توفي 283 هـ. يراجع: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13 / 472)، وسير أعلام النبلاء (13 / 495).

(2) يراجع: الانتصاف بحاشية الكشاف (1 / 350).

(3) يراجع: مختصر الانتصاف من الكشاف، لعلم الدين العراقي، رسالتي لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب- جامعة سوهاج (ص 194، 195).

(4) سورة الحجر، آية 4.

(5) سورة الحجر، آية 40.

(6) يراجع: فتوح الغيب، لشرف الدين الطيبي (4/ 92).

فالأطباء يقولون: "بكاء المولود ناتج عن دخول الهواء لرئته لأول مرة، وهذا يسبب له ألمًا فيبكي"؛ **لأن التفسير الطبي لا ينفي حدوث الأمر الغيبي.**

3-**واتفقا على رد ما ركن إليه الزمخشري من قول الشاعر؛ لأنه هزل لا يرقى إلى الفصل؛** ولهذا قال عنه الحافظ ابن المنير:" سوءُ أدبٍ يجب أن يجتنب".

4-**وقد زاد الطيبي دليلا بدفع إيهام تعارض حديث الصحيحين مع قوله تعالى:** {إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ}[1].

فانظر كيف يكون الاستدلال للتفسير؟ وكيف تتعاضد الحجج؟ وما فائدة آلات المفسر وتنوعها في دفع الاضطراب عن نصوص السنة والكتاب! فلله در الحافظين الكبيرين!.

وهذه المستويات الثلاثة للاستدلال إنما نظهرها على هذا النحو رغبة في الإفهام، وتبيينًا للعمليات العقلية المتتابعة التي يستحضرها المفسر عند ترجيح قول على آخر، أو عند رده وإبطاله لتفسير باطني مخترع؛ **فإنه يستجمع في عقله تلك الأصول والقواعد مع الأدلة التفصيلية التي تخص الآية أو الآيات موضع الدراسة، ثم يخرج هذه الدراسة سبيكة واحدة تلتحم فيها الأصول والقواعد بالأدلة التفصيلية،** وإذا حدث خطأ في ربط الأصول والقواعد بالأدلة التفصيلية تسبَّب هذا في خطأ لا محالة؛ ولأن هذه العمليات العقلية قد تكثر وتحتاج إلى روية؛ فلا تعجب إن وهم إمام من الأئمة في قول أو ترجيح؛ لأن السهو قد لا ينجو منه أحد، وهذا واقع ومشاهد في هذه الصناعة الدقيقة.

(1) سورة الحجر، آية 40.

المبحث الثالث: حواشي التفاسير وممارسة الصناعة.

قد يسر الله تعالى لي في بداية تخصصي في صناعة التفسير تحقيق حاشية من أهم الحواشي على تفسير الكشاف للزمخشري، وقد قادتني عناية الله عز وجل ثم محبتي للغة القرآن الكريم إلى هذه الحاشية التي كنت أجهل قدرها حتى انتهيت من تحقيقها[1]، ثم بعد ما يقارب عشر سنوات عدت إليها لإعادة النظر في تحقيقي للكتاب؛ فإذا بنظرتي تتغير تجاه هذه الحاشية، وإذا أنا أبصر منها ما قد غيَّبه عني عناءُ التحقيق ومراجعة الأصول المخطوطة، وبدت تظهر لي من خلال مناقشات المفسرين المؤلفين لـ(الإنصاف والانتصاف والكشاف) معالم الصنعة وطرق الاستدلال وإظهار الحجج؛ ولهذا أردت بعد هذه التجربة أن أشارك طلاب علم التفسير شيئًا من فوائدها.

ومن فوائد النظر في الحواشي أنه أقرب طريق لتحصيل فوائد "التفسير المقارن" [2]؛ لأن الحواشي يكثر فيها ذكر الاعتراضات والجواب عليها؛ فتتضح الأدلة وطرق الاستثمار، وهذا من أعظم فوائد الاهتمام **بالتفسير المقارن**.

(1) لاختياري لرسالة الماجستير قصة. يراجع: مختصر الانتصاف من الكشاف، لعلم الدين العراقي (ص 6).

2) يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق (ص 50).

تمهيد: معنى الحاشية.

الحواشي جمع حاشية، وهي من قولهم: حَشَّى الرَّجُل تَحْشِيَةً: كَتَبَ على حاشِيَةِ الكِتابِ، عاميَّة، ثمَّ سُمِّي مَا كَتَبَ حاشِيَة مَجازًا [1]. وحاشِيَةُ الكِتابِ: طَرَفُه وطرَّتُه [2].

في المعجم الوسيط: "(حشَّى) الْكتابَ: جعل لَهُ حَاشِيَة"، "(الحاشية) من الْكتاب: مَا عُلِّق عليه من زيادات وإيضاح (ج) حواش"[3].

والتحشية نوع من الشرح؛ يبيِّن هذا **السيدُ صديق بن حسن** بقوله في بيان معنى التصنيف: " تأليفُ الكلامِ لتحريرِه نثرًا ونظمًا، والمراد ما في العلوم؛ فما لم يتعلقْ بغيرِه صريحًا فمتنٌ. أو تعلَّق متصلًا فشرحٌ مدمَجٌ، أو مفصولًا بـ(قال: أقول:) ونحوِها، أو على الطفرة فتعليقٌ وحاشيةٌ، ومن كلٍّ وجيزٌ ووسيطٌ وبسيطٌ " [4].

فقوله (رحمه الله): " أو على الطفرة فتعليقٌ وحاشيةٌ " يبيِّن أن الحاشية نوع من الشرح، متميزٌ بوقوعه على شكل طفرات، والطفرة: القفزة [5]، أي للمحشي قفزات في الكتاب الأصل، وإن شئتَ قلتَ: وقفات، فهو يقف عند بعض الجمل أو الكلمات من الأصل يبيِّنُ قصدَ المؤلفِ،

---

(1) يراجع: تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي، مطبعة حكومة الكويت، 1385 هـ / 1965 م مادة (حشي) (439/37).

(2) يراجع: تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (436/37).

(3) يراجع: المعجم الوسيط (278/1) مادة (حشى).

(4) يراجع: أبجد العلوم، للسيد صديق حسن القنوجي، تح عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد – دمشق، 1978 م (213/1).

(5) من قولهم: طَفَرِ فُلَانٌ يطفِرُ طَفْرًا وطُفُورًا: قفز، وطفر الشَّيْءَ: قفز من فَوْقِه وتخطاه إِلَى مَا وَرَاءَه. يراجع: القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي (ص 431) مادة (طفر) والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (886/2).

وأحيانًا يستدرك عليه، فيُقيِّدُ ما أطلقه، ويخصِّصُ ما عمَّمه، ويشرح غريبَ منطوقِه، ويُظهرُ فائدة مفهومِه، وينبِّه على فروقِ قواعده، واستثناءاتِ ضوابطه، وغير ذلك.

وحواشي التفسير هي مؤلفات في التفسير أيضًا، لكن موضوع بحثها يرتكز على دراسة تفسير معين بهدف خدمته وتقديمه لطلاب العلم، فالحاشية تقدم دراسة شاملة للكتاب من خلال وقفات.

ومعنى كون هذه الحاشية على كتاب ينتمي لعلم معين أن تكون هذه الحاشية معنية بتلك الصنعة دون سواها؛ لهذا لا تعجب إن وجدت حاشية على كتاب لم يهتم بها أهل صنعته؛ فلا بد أن تجد صارفًا عنها، هذا الصارف كثيرًا ما يكون هو خروج الحاشية عن حدود الصنعة، وهذا وجدته في تحقيقي لحاشية "الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف" للعلم العراقي؛ فقد عدَّ صاحب كشف الظنون الانتصاف من الردود على الكشاف[1]، وجعلها مع كتاب أبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني (ت: 717 هـ) "التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز"[2]، وقد ذكره كذلك بروكلمان فيما كُتِب على الكشاف[3]. **ورغم الاتفاق في مقصد الكتابين، لكن الواضح من اعتناء المفسرين بالانتصاف أنَّ الانتصاف أخصُّ بعلم التفسير من كتاب التمييز لأبي علي السكوني، حيث ذكر الزركلي أنَّه صدَّر لكتابه بمقدمة في التوحيد، وقد اطلعت على نسخة مخطوطة من الكتاب فإذا هذه المقدمة تشغل سبعين ورقة، مما يُشعر بأنَّ الكتاب هو إلى علم الاعتقاد**

---

(1) يراجع: كشف الظنون، لحاجي خليفة (2/ 1475).

(2) هكذا اسم الكتاب في عنوان المخطوط بدار الكتب المصرية (40 تفسير م).

(3) يراجع: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، (ص 301)، وطبقات المفسرين، للأدنروي (ص 432)، وتاريخ الأدب العربي (223/5).

أقرب منه إلى صناعة التفسير؛ كذلك اختصاص أبي علي السكوني بعلم الكلام واضح من خلال مؤلفاته، واختصاص ابن المنيِّر بعلم التفسير واضح من ترجمته[1].

فواجب طالب العلم عند النظر في الحواشي هو رصد هذا الحوارِ العلمي بين التفسير وحاشيته الدائرِ حول محور صناعة التفسير، فلو قال قائل: "منهج أصحاب الحواشي في عرض القراءات ذكر القراءات والاحتجاج لها من الأمور التي عُني بها المحشون، وقد ظهر اعتناؤهم بها على صور عديدة تمثلت في تأكيد القراءة التي ذكرها البيضاوي أو ضبطها أو بيان صحتها أو ضعفها، وأحيانًا توجيه القراءة نحويًّا أو بلاغيًّا"[2]، فأين الاستدلال بالقراءات؟ هل نحن نحتج للقراءات أو نهتم بتوجيهها فقط؟ أم إن القراءات المتواترة من أهم الأدلة للتفسير؟ لا شك أنها من أهم أدلة التفسير؛ لأنها داخلة في تفسير القرآن بالقرآن، والقراءات الشاذة أيضًا دليل عند كثير من الأصوليين [3].

ونحن سننظر في هذا المبحث إلى صنعة أصحاب الحواشي في تقرير أدلة المفسرين أو الاعتراض عليها وغير ذلك من خلال هذه المطالب؛ لعل هذه الوقفات تكون دافعًا لطلاب علم التفسير لمواصلة التمرن والتعلم.

---

(1) يراجع: مختصر الانتصاف من الكشاف، للعلم العراقي (ص 21، 22).

(2) يراجع: ظاهرة حواشي التفسير، للدكتور محمد حسام عبد الكريم (ص 129).

(3) يراجع: أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، دار الحديث- القاهرة (ص 207).

المطلب الأول: التقرير.

التقرير لغة يراد به التمكن والثبوت[1]، قال في اللسان: "يقال: أقررت الكلام لفلان إقرارًا: أي بينته حتى عرفه"[2]. وفي المعجم الوسيط "قرَّر المسألة أو الرأي: وضَّحه وحقَّقه" وهي مولدة، وقالوا أيضًا: "(المقرَّر): أمر مقرَّر: ثابت معترف به"[3].

والمراد هنا أن صاحب الحاشية يقرر كلام المفسر بدليل آخر أو أكثر، أو ببسط للعبارة، وهذا كثير، وهو الأصل في عمل الحواشي أنها لتوضيح المواضع التي تخفى فيها صنعة التفسير، فتأتي الحاشية لتوضيح المشكل من الكلام، أو لرد اعتراض على المفسر، فرد الاعتراض عن كلام المفسر نوع من التقرير لكلامه.

ومثال التقرير قول البيضاوي: "**وما روي أنهما** مثلا بشرين، وركب فيهما الشهوة فتعرضا لامرأة يقال لها: زهرة فحملتهما على المعاصي والشرك، ثم صعدت إلى السماء بما تعلمت منهما **فمحكي عن اليهود**، ولعله من رموز الأوائل، وحله لا يخفى على ذوي البصائر"[4].

قال الشهاب الخفاجي: "**قال المحدثون وجميع رجاله غير موثوق بهم**، لكن قال خاتمة الحفاظ الشهاب ابن حجر: أخرجه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه، وإنّ له طرقًا كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد الواقف عليها يقطع بصحتها لكثرتها وقوّة مخارجها، وقال بعضهم: بلغت طرقه نيفًا وعشرين، **لكن أهل الكلام اتفقوا على عصمة الملائكة عليهم**

---

(1) يراجع: مقاييس اللغة، لابن فارس مادة (قر) مضعف الراء (7/5).

(2) يراجع: لسان العرب (84/5).

(3) يراجع: المعجم الوسيط (2/ 1142).

(4) يراجع: أنوار التنزيل، للبيضاوي (97/1، 98).

الصلاة والسلام، وطعنوا في هذه القصة وعدوها من المحالات لمسخ الإنسان كوكبًا كما بينوه في كتبهم، والمصنف رحمه الله حاول التوفيق بأنها تمثيلات"[1].

قد نقل هذه المسألة الدكتور محمد حسام، لكنه لم ينقل كلام الشهاب الخفاجي كاملًا، ثم قال: "ويظهر من هذه الرواية عدم قبول الشهاب رواية المصنف، حيث إنه ردها من جهة السند."[2]، **قلتُ: وهو وهم من الدكتور؛ لأن البيضاوي أيضًا طعن في الرواية وجعلها من حكايات اليهود؛ لهذا قال السيوطي متعقبًا البيضاوي**: "ما ذكره من إنكار ذلك سبقه إليه جماعة: منهم: القاضي عياض في الشفا، وليس كذلك، بل القصة ثابتة، وقد استوعبت طرقها في التفسير المسند"[3]، **فمن الواضح أن الشهاب يقرر كلام البيضاوي بكون القصة من الإسرائيليات بإضافة دليلين:**

أولهما- تضعيف المحدثين للرواية من جهة السند.

ثانيهما- من جهة اتفاق المتكلمين على الطعن في القصة.

لكن الشهاب الخفاجي أيضًا نقل تقوية الحافظ ابن حجر لهذه الرواية [4]؛ لهذا فالظاهر من كلامه عدم الجزم بالمسألة، ومن ثَمَّ اكتفى بتقرير كلام البيضاوي.

---

(1) يراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (349/2).

(2) يراجع: ظاهرة حواشي التفسير، للدكتور محمد حسام عبد الكريم (ص 140).

(3) يراجع: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي (290/2).

(4) نقل القرافي طعن القاضي عياض في الرواية، وكذا طَعَن الحافظُ ابن كثير في أسانيدها فقال: "وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل؛ إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال". يراجع: تفسير شهاب الدين القرافي (ت: 684هـ) جمعًا وترتيبًا ودراسة (ص 173) وتفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير (532/1).

المطلب الثاني: المآخذ والاعتراضات.

اعتراض المحشِّي على المفسر من فوائد الحواشي المهمة؛ واعتراضات حواشي التفسير تظهر فيها قواعد علوم آلات التفسير واضحة جلية، وتُظهِر أهمية تمكن المفسر من تلك العلوم، ولا شك في كون هذه الاعتراضات تشكل تدريبًا عمليًّا على الاستدلال للتفسير؛ لأن ذكر الاعتراض والإجابة عنه كلاهما رياضة عقلية معتمدة على رصيد كبير وافر من آلات التفسير.

وانظر قول السيوطي: "قوله: (بيان ليسومونكم)[1]: **تبع عبارة الكشاف. وعبارة أبي حيان: بدل من (يسومونكم)**، بدل الفعل من الفعل، نحو قوله تعالى: {يَلْقَ أَثَامًا ٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ}[2]، **وهي أصوب**[3]؛ **لأن عطف البيان لا يكون في الأفعال ولا في الجمل**، قال ابن هشام في المغني: مما افترق فيه عطف البيان والبدل: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، ولا فعلًا ولا تابعًا لفعل بخلاف البدل[4].

والمفهوم من كلام الشيخ سعد الدين: أنه لم يقصد هنا بـ(البيان) عطف البيان، بل البيان المعنوي، أي التفسير؛ فإنه قال: ويذبحون بيان لقوله: يسومونكم. وهو حال أو استئناف، وقد حكى القولين مع البدل أبو حيان. وفي الحاشية المشار إليها جعل المصنف (يذبحون) بيانًا وتفسيرًا لقوله: (يسومونكم)، فكأن قائلًا قال: فما الذي ساموهم إياه؟ فقال: يذبحون، ويستحيون، إلا أن هذا يعارضه ما في سورة إبراهيم، وهي قوله: {يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ

---

(1) يراجع: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (79/1).

(2) سورة الفرقان، آية 68، 69.

(3) لاحظ أن الاعتراض هنا جاء على صورة عرض قول غيره وتصويبه.

(4) يراجع: مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري (ص 429).

وَيُذَبِّحُونَ} [1]، والظاهر من حرف العطف المغايرة والواقعة واحدة. ويبعد أن تدخل الواو على المضارع إذا كان حالًا مثبتا. وقال أبو حيان: قال الفراء: الموضع الذي حذفت فيه الواو تفسير لصفات العذاب، والموضع الذي فيه الواو يبين أنه قد مسهم من العذاب غير الذبح"[2].

فتأمل وجه الاعتراض على عبارة البيضاوي، وكيف نقل الجواب عن الاعتراض من كلام الشيخ سعد الدين، وهذا من أدب العلماء أن يُلتمَس لكلام أهل العلم وجهٌ من الصواب أو العذر إن استطعت إلى ذلك سبيلًا.

مثال آخر للاعتراض: قال البيضاوي: "سنسمه بالكي (على الخرطوم) على الأنف، وقد أصاب أنف الوليد جراحة يوم بدر، فبقي أثره، وقيل: هو عبارة عن أن يذله غاية الإذلال كقولهم: جدع أنفه، رغم أنفه؛ لأن السمة على الوجه سيما على الأنف شين ظاهر، أو نسود وجهه يوم القيامة" [3].

وقد اعترض عليه الشهاب فقال: "وقوله: يوم بدر اعتُرِض عليه بأن الوليد بن المغيرة من المستهزئين، وكلهم ماتوا قبل بدر وقد مرّ في سورة الحجر"[4].

وكون الوليد بن المغيرة مات قبل بدر هو ما ذكره ابن كثير في وفيات السنة الأولى من الهجرة، وهذا قبل بدر كما هو معروف [1]؛ فكون تفسير السمة على الخرطوم بالجراحة على الأنف لا يصح مع كون المضروب الوليد بن المغيرة.

---

(1) سورة إبراهيم، آية 6.

(2) يراجع: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي (237/2).

(3) يراجع: أنوار التنزيل، للبيضاوي (234/5).

(4) يراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (239/9).

وهذا المثال من الاستدلال بالسِّيَر على معاني التفسير، وهي من آلات التفسير؛ فالأدلة التفصيلية هي التي تشرح العلاقة بين التفسير وآلاته.

المطلب الثالث: الترجيحات.

من واجبات صنعة المفسر أن يبين محامل الآية، لكنه أحيانا يعرض عن الترجيح بين تلك المحتملات لسبب من الأسباب الصارفة من شغل أو لاشتباه المعنى عليه أو لغير ذلك، فتجد صاحب الحاشية ذا الدربة يرشدك إلى المعنى الراجح بالدليل.

ومن هذا قول الزمخشري في قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ}[2]: "يحتمل أنه يميتهم ويخرب ديارهم، وأنه يفني أجسادهم، ويفني الأرض ويذهب بها"[3]،

قال شرف الدين الطيبي: "أي: يحتمل (إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ) أن يراد به الوراثة الخاصة، وأن يراد العامة، فالتعريف في الأرض على الأول للعهد، ولذلك قال: (تخرب ديارهم)، وعلى الثاني للجنس، وهو المراد بقوله: (ويفني الأرض ويذهب بها).

والثاني هو الراجح لوجهين: أحدهما: أن الكلام من قوله: {مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ}[4] في شأن القيامة. **وثانيهما**: أن فيه معنى {لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ}[5]"[6].

---

(1) يراجع: البداية والنهاية، لابن كثير (581/4).

(2) سورة مريم، آية 40.

(3) يراجع: الكشاف، للزمخشري (17/3).

(4) سورة مريم، آية 37.

(5) سورة غافر، آية 16.

(6) يراجع: فتوح الغيب، لشرف الدين الطيبي (24/10).

فستجد أن الطيبي رجح أحد المحتملين بدليلين:

الأول- دلالة السياق أن الكلام في شأن يوم القيامة.

الثاني-دليل من الكتاب، وهو قوله تعالى: {لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ}.

وقد يكون ترجيح المحشي مخالفًا لترجيح المفسر، فهو شبيه بالاعتراض لوقوع المخالفة بين التفسير والحاشية، ومثال ذلك قول البيضاوي في قوله تعالى: {قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ }[1]: "مِنْ قَبْلُ أي: **من قبل هذا في الدنيا**، جعل ثمر الجنة من جنس ثمر الدنيا لتميل النفس إليه أول ما يرى، فإن الطباع مائلة إلى المألوف متنفرة عن غيره، ويتبين لها مزيته وكنه النعمة فيه؛ إذ لو كان جنسًا لم يعهد ظن أنه لا يكون إلا كذلك. **أو في الجنة لأن طعامها متشابه في الصورة**، كما حكى ابن كثير عن الحسن رضي الله عنهما: (أن أحدهم يؤتى بالصحفة فيأكل منها، ثم يؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى فيقول ذلك، فيقول الملك: كل فاللون واحد والطعم مختلف). أو كما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: (والذي نفس محمد بيده، إن الرجل من أهل الجنة ليتناول الثمرة ليأكلها فما هي بواصلة إلى فيه، حتى يبدل الله تعالى مكانها مثلها). فلعلهم إذا رأوها على الهيئة الأولى قالوا ذلك، والأول أظهر لمحافظته على عموم (كُلَّما)؛ فإنه يدل على ترديدهم هذا القول كل مرة رزقوا"[2].

قال السيوطي: "فلا يصح في الوجه الثاني هذا القول إذا أتوا به أول مرة. **قلت: وعندي أن الثاني أرجح**[3]**؛ لأن فيه توفية بمعنى حديث تشابه ثمار الجنة، وموافقة لقوله بعد:** {وَأُتُواْ

---

(1) سورة البقرة، آية 25.

(2)يراجع: أنوار التنزيل، للبيضاوي (60/1، 61).

(3) كذا قدمه ابن عطية. يراجع: المحرر الوجيز، لابن عطية (98/1).

بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا}؛ فإنه في رزق الجنة أظهر، وإعادته إلى المرزوق في الدارين لا يخفى ما فيه من التكلف، وسيأتي في كلام أبي حيان إشارة إلى ذلك"[1].

فترجيح السيوطي استند إلى أدلة:

أولها-من الكتاب في قوله: {وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا}؛ فإنه في رزق الجنة أظهر.

ثانيها-من الأثر عن تشابه ثمار الجنة.

ثالثها- من جهة المعنى؛ لأنه في حمله على المرزوق في الدارين تكلف.

وبهذا يظهر أن ترجيح الحاشية خالف اختيار المفسر، وهذا يزيد من رصيد طالب علم التفسير في الاحتكام إلى أدلة التفسير وفي ممارسة صناعة الاستدلال للتفسير، وهذه الممارسة هي أهم الفوائد المرجوة من مطالعة الحواشي.

(1)يراجع: نواهد الأبكار، للسيوطي (133/2).

هذا ما يسر الله تعالى من بيان معنى صناعة التفسير، **والاجتهاد فيها عبادة العلماء، فعلم التفسير "كما هو صناعة دقيقة فهو أيضًا عبادة جليلة: شرطها استكمال آلاته. وأركانها: مراعاة أصوله وتطبيق قواعده وقصد غايته"**[1]. ونسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياكم حسن الفهم لكتابه والعمل بسنة رسوله (ﷺ).

(1). يراجع: بحث "من خلال عدسة الهرمنيوطيقا المعاصرة: قصد المؤلف في تفسير الطبري والغزالي لآية النور" لأولريكا مارتنسون "عرض وتقويم، مقالتي التي نشرها مركز تفسير للدراسات القرآنية.

الخاتمة

الحمد لله على نعمه التى لا تعد ولا تحصى، فقد طوفنا في هذا البحث في رياض صناعة التفسير، ونظرنا في هذا الحوار العلمي بين الممارسين لهذه الصناعة؛ ونريد الآن أن نجمل ما يمكن أن نخرج به من فوائد من هذا التَّطواف:

1-صناعة التفسير تشابه غيرها من الصناعات الشرعية في قيامها على الاستدلال بأدلة النقل وصريح العقل؛ فلهذا كان تعريفها المختار أنها: "العلم بمعاني القرآن الكريم بالاستدلال".

2-الاستدلال هو حقيقة صناعة التفسير، والاستدلال في هذه الصناعة ثلاثة مستويات تتعاضد لا تتعارض وهي: الأدلة الإجمالية. والأطر القاعدية. والأدلة التفصيلية.

3- على الناظر في حواشي التفاسير الاهتمام بالتفكر في استدلال الأئمة وطرق تقديم الأدلة بعضها على بعض، ووجه اعتراض بعضهم على بعض؛ فهذا ما يحصِّل منه الطالب هذه الصناعة، ولا يكون همه تحصيل ترجيحات المفسر؛ لأن هذه الترجيحات هي الثمرة كما بيناه في "**شجرة التفسير**"[1].

1) يراجع: الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق (ص 43).

ثبت المراجع

- أبجد العلوم، للسيد صديق حسن القنوجي، تح عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد – دمشق، 1978 م.
- أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، دار الحديث – القاهرة، 1424 هـ/ 2003 م.
- الإكسير في نقد دعوى الفراغ القاعدي لعلم التفسير، للدكتور إبراهيم أحمد السناري، بحث نشره مركز تفسير للدراسات القرآنية، في ذي القعدة 1442هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- بحث "من خلال عدسة الهرمنيوطيقا المعاصرة: قصد المؤلف في تفسير الطبري والغزالي لآية النور لأولريكا مارتنسون "عرض وتقويم"، للدكتور إبراهيم أحمد السناري، مقالة نشرها مركز تفسير للدراسات القرآنية، بتاريخ 30/ 11/ 2021م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تح د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر – المهندسين، ط 1، 1417 هـ، 1997 م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، ط1، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي، تح عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، 1385 هـ، 1965 م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تح د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 2001م.

- التبصرة، لأبي الحسن اللخمي، تح د أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف – قطر، ط 1، 1432 هـ 2011 م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1413 هـ، 1993 م.
- تفسير شهاب الدين القرافي (ت: 684هـ) جمعًا وترتيبًا ودراسة، للدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم علي السناري، رسالة دكتوراه بكلية الآداب- جامعة سوهاج، 1438هـ 2017م.
- تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، تح مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة- الجيزة، ط1، 1421هـ.
- تكوين ملكة التفسير، للدكتور الشريف حاتم العوني، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 3، جمادى الآخرة 1428هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، دار هجر- القاهرة، ط 1، 1422 هـ، 2001 م.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تح أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي- السعودية، ط1، ١٩٩٤ م.
- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تح د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 1423 هـ 2003 م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، للشهاب الخفاجي الحنفي، تح الشيخ عبد الراز المهدي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1417هـ1997م.
- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، دار الراية – الرياض، ط 2، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ م.**

- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، للقاضي إبراهيم بن فرحون، تح د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث – القاهرة.
- الذخيرة، لشهاب الدين القرافي، تح د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي – تونس، ط 3، 2008 م.
- ذم الكلام وأهله، للحافظ أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تح عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبلي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط 1، 1418هـ 1998م.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، للتاج السبكي، تح علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب- بيروت، ط 1، 1999م.
- سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، تح د. بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1417 هـ، 1996 م.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي، تح د. ناجي السويد، المكتبة العصرية – بيروت، ط 1، 1432 هـ 2011 م.
- شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، تح أ. علي كمال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 2014م.
- صناعة التفكير في علم التفسير، للدكتور نايف بن سعيد الزهراني وآخرين، مركز تكوين للداسات والأبحاث، ط1، 1440هـ2019م.
- ظاهرة حواشي التفسير تفسير البيضاوي أنموذجا، للدكتور محمد حسام عبد الكريم، رسالة دكتوراه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة اليرموك، الأردن، 2009 م.

- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين العراقي، تح محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تح نظر محمد الفاريابي، دار طيبة – السعودية.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب القنوجي، تح عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية- صيدا، 1992م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، إشراف د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- الفروق في صناعة التفسير مقدمات التصنيف ونماذج التطبيق، بحثي الذي نشرته شبكة الألوكة في 25 ⁄ 2 ⁄ 1445 هـ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط 8، 1426 هـ/ 2005 م.
- كتاب (الاستدلال في التفسير) للدكتور نايف بن سعيد الزهراني عرض وتقويم"، للدكتور إبراهيم أحمد السناري، مقالة نشرها مركز تفسير للدراسات القرآنية في 5 من شعبان 1443هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 5، 2009 م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تح محمد شرف الدين، رفعت بيلكه، دار الفكر إحياء التراث العربي –بيروت.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح هاني الحاج، الدار التوفيقية للتراث – القاهرة، 2001م.
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تح د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1997م.
- مختصر الانتصاف من الكشاف، لعلم الدين العراقي (ت:704هـ) دراسة وتحقيق، رسالة للماجستير إعداد إبراهيم أحمد إبراهيم علي السناري، بكلية الآداب- جامعة سوهاج، 2012 م.
- المدخل إلى علم السنن، لأبي بكر البيهقي، تح محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.
- المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون، مطبعة السعادة – مصر، 1323 هـ.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول، للشيخ حافظ بن أحمد حكمي، تح محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي – الرياض، ط 3، 1426 هـ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية- القاهرة، ط 5، 1442 هـ 2021م.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، لجلال الدين السيوطي، رسائل دكتوراه من في كلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، 1424هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس، ط 1، 1409 هـ.

الفهرس العام

مقدمة ..... - 3 -
أهمية الدراسة: ..... - 5 -
أسباب اختيار الموضوع: ..... - 5 -
إشكالية الدراسة: ..... - 6 -
الدراسات السابقة: ..... - 6 -
منهج الدراسة: ..... - 6 -
خطة البحث: ..... - 7 -
الرموز والاختصارات المستعملة: ..... - 8 -
المبحث الأول: تعريف صناعة التفسير. ..... - 9 -
شرح التعريف: ..... - 12 -
المبحث الثاني: الاستدلال في صناعة التفسير. ..... - 16 -
أولها- الأدلة الإجمالية: ..... - 17 -
ثانيها- الأطر القاعدية لصناعة التفسير. ..... - 18 -
ثالثها- الأدلة التفصيلية للتفسير: ..... - 18 -
مثال آخر للأدلة التفصيلية وتنوعها. ..... - 21 -
المبحث الثالث: حواشي التفاسير وممارسة الصناعة. ..... - 24 -
تمهيد: معنى الحاشية. ..... - 25 -
المطلب الأول: التقرير. ..... - 28 -
المطلب الثاني: المآخذ والاعتراضات. ..... - 30 -

المطلب الثالث: الترجيحات. .... - 32 -
الخاتمة .... - 36 -
ثبت المراجع .... - 37 -
الفهرس العام .... - 42 -